يا أهل ثورة الشام الصادقين المخلصين: لقد انكشفت لكم حقيقة أدوار الأدوات الداخلية والخارجية، ولم يبقَ أمامكم إلا أن تتوجّهوا إلى ربكم وتتوكلوا عليه وتنصروا دينه وتجتمعوا معتصمين بحبله وحده سبحانه وتتصدوا لكل محاولات التآمر على الثورة والتسلط عليها وتعملوا بجدٍ وعزيمة من أجل إسقاط نظام الإجرام وإقامة حكم الإسلام على أنقاضه في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة. فلا تخشوا بعد توكلكم على الله كيد الكائدين وتآمر المتآمرين ولا بغي المتغطرسين، وثقوا أن نصر الله قريب.

اقرأ في هذا العدد:

- جامعة الدول العربية وتأثيرها على قضية فلسطين! ...٢
- استقلالية القضاء في تونس بين التبعية والتركيع بالتجويع ...٢
- حقوق الإنسان الغربية العلمانية همزات شيطان! ...٣
- إضاءات مهمة لإزالة التضليل الذي لحق بقضية فلسطين ...٤
- النظام المصري يغرق في أوحال الاستدانة
- مراهنا على دعم الغرب ودول الخليج! ...٤

info@alraiah.net /alraiahnews /alraiah.ht /c/AlraiahNet @ht_alrayah /alraiah.net

الأربعاء ١٨ من ذي القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٣ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٤٤٦ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

ثورة الشام تزيح اللثام عن وجوه اللئام

بقلم:الشيخ محمد سعيد العبود
(أبو مصعب الشامي)

بعد إعادة النظام المجرم إلى مقعده في جامعة الدول العربية وكشف المواقف الحقيقية التآمرية لهذه الأنظمة تدخل ثورة الشام مرحلة جديدة تتمايز فيها صفوف الصادقين من صفوف المنافقين المخادعين في الداخل والخارج فكأنها تنفي خبثها وينصع طيبها.

أما على مستوى الخارج فبعد تصريحات قادة الدول ووزراء خارجيتهم ممن زعموا صداقة الشعب السوري ودعم ثورته ووجوب أن يرحل النظام المجرم وإلا سيرحلونه بالقوة، ها هم يلعقون تلك التصريحات ويستبدلون بها أن الحل هي مصالحة النظام والتطبيع معه وإعادة المهجرين الذين هجرهم النظام إلى مناطقهم دون سؤال أو محاسبة عن الأعراض التي انتهكت والمعتقلين الذين غيبوا والمجازر التي ارتكبت بالكيماوي والبراميل المتفجرة والدماء التي سفكت والأموال التي نهبت والمدن التي دمرت... كل هذا غيبوه عن أذهانهم لأنهم والنظام المجرم من طينة واحدة؛ فهم عملاء أذلاء لأمريكا التي وزعت عليهم أدوار الخداع والدجل على الثورة، كما أوعزت لإيران ومليشياتها بمساندة النظام، وأعطت الضوء الأخضر لروسيا بمناصرته بالقوة الجوية، فيما ذهبت هي تمارس هوايتها في التصريحات الرنانة الفارغة في دعم الثورة والتنديد بالنظام وصنعت مليشيا (قسد) لتكون خنجرا في خاصرة الثورة وملهاة عن قتال النظام، ومنعت عن الثورة كل سلاح فتاك يمكن أن يؤثر على سير المعارك.

لقد حذرنا في بداية الثورة من الركون أو الوثوق بهذه الأنظمة ومن يشغلها من دول الغرب المستعمر الكافر، ولكن قليلاً من سمع نداء العقل، والأغلب ممن لهث وراء الدعم من المال السياسي المسموم متغافلين عن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾.

أما على مستوى الداخل فها هم كثير من قادة الفصائل الذين استقطبوا أبناء الأمة بشعار الجهاد في سبيل الله وإسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه وإقامة شرع الله وتحكيم شريعته، وبعد أن استشهد عشرات الآلاف من خيرة أبناء الأمة وقتل النظام أكثر منهم من النساء والأطفال والشيوخ وهجّر منهم الملايين، ها هم يقبلون بالحل السياسي الأمريكي المذل الذي يجعلهم شركاء لهذا النظام بفتات سلطة كان يعطيها لمن يصفقون له دون ثورة ولا تضحيات.

إن القبول بالحل السياسي الأمريكي وقراره رقم ٢٢٥٤ هو بيع لكل تلك التضحيات وخيانة لله ورسوله وللمسلمين، وخيانة للشهداء والمعتقلين والأعراض التي انتهكت، ولأجل تنفيذ استحقاقات هذا الحل السياسي أشعل الاقتتال بين الفصائل حتى تمت تصفية أغلبها قتلا واعتقالا وتشريدا وتفكيكا ليقدّم المنتصر أوراق اعتماده للقوى الكبرى عله يحافظ على ما غنمه من ثروة في هذه الثورة. كما سلمت أغلب المناطق المحررة بمعارك استنزاف وهمية قتل فيها المخلصون من المجاهدين الذين تركوا لسيلهم على الجبهات دون دعم عسكري أو لوجستي من قيادتهم المتآمرة. كما فتحت المعابر التجارية والإغاثية لتكون بواكير أعمال تطبيعية مع النظام. وأُنشئت حكومات تقوم بالتضييق على الناس بفرض الضرائب والمكوس والرسوم على

..... التتمة على الصفحة ٣

إعادة انتخاب أردوغان

استمرار لعلمانية تركيا وسيرها في فلك أمريكا

بقلم: الدكتور محمد جيلاني

فاز أردوغان في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في تركيا بعد أن حصل على ٥٢,٤٧٪ من أصوات الناخبين. ومما لفت النظر أن المدن الكبرى حيث يتمركز الكماليون العلمانيون لم يحظ فيها أردوغان بدعم كبير على خلاف المدن الصغرى والمناطق الريفية، والتي لا تزال تتمتع بمشاعر إسلامية بعد أكثر من مائة عام من أعمال التغريب والتشويش التي تعرض لها الشعب التركي برمته. وفي هذا دلالة على أنه تحت ركام كثيف من العلمانية واللادينية والقومية والوطنية والتغريب، تحت هذا الركام هناك عقيدة راسخة دفنت تحت الركام ولكن جذوتها لم تنطفئ. فما إن يأتي حاكم أو زعيم أو قيادي يستفز فيه هذه الجذوة، حتى تظهر لتعبر عن مدفون رغباتها وعقيدتها. وقد ظهر هذا في انتخابات الجزائر سنة ١٩٩٢ حين توجهت جبهة الإنقاذ واستفزت مشاعر شعب تعرض للفرنسة عقودا وعقوداً فتوجه الشعب لانتخاب الجبهة بنسبة عالية جدا أقلقت فرنسا وأزلامها. وحين توجه الشعب في تونس لأول انتخابات بعد ثورة تونس، انتخب من لبس عباءة الإسلام وخاطب مدفون المشاعر. وحصل كذلك في مصر، ومن قبل في الأردن، والآن في تركيا. فهذه الانتخابات جميعها تعبر عن الرغبة الدفينة للأمة الإسلامية للإسلام وحبها له، وفي الوقت نفسه تبين أن هذه الرغبة لا تتخطى الشعور بالحب دون أن تعي أن هذا لا يكفي ولا يرد لها إسلامها.

أما عن أردوغان، فمن الإنصاف للرجل أن لا نصوغ في فمه كلاما لم يقله، ومن الظلم أن ننتهمه أو نضفي عليه ثوبا لم يرده. فهو منذ أن بدأ أول درجات سلم الإدارة والحكم عندما أصبح رئيس بلدية إسطنبول وحتى آخر يوم قبل الانتخابات الأخيرة لم يصدر عنه لا تلميحا ولا تصريحا ولا تورية بأي شكل من الأشكال أنه يسعى لإعادة حكم الإسلام إلى تركيا، ولا حتى ادعى أو لمح إلى أسلمة الأحكام والقوانين في تركيا كما فعل النميري سابقا في السودان. فالرجل واضح وصريح في آلية الحكم التي يحكم بها ويدير بها شؤون الدولة. فمن غير المسوغ أن أفند وأثبت وآتي بالدلائل على عدم رغبته بإعادة الحكم بالإسلام سواء تدرجا كما يحلو للبعض أن يسميها، أو بطريقة ثورية، أو بأي شكل آخر. وهذا لا يعني أن الرجل ليس مسلما. فقضية الإيمان والكفر كما هو معروف لدى المسلمين هي قضية اعتقاد، وقد أصاب من فهم قول ابن عباس "كفر دون كفر" في معرض تفسير آيات ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿الظَّالِمُونَ﴾، ﴿الْفَاسِقُونَ﴾. وعلى أي حال فالموضوع لا يتعلق بشخص أردوغان بقدر ما يتعلق بتركيا وعودة الحكم الإسلامي إليها وإلى باقي بلاد المسلمين. فالانتخابات في تركيا التي جرت، دلت دلالة لا لبس فيها أن المسلمين في تركيا قد أثبتوا أن حبهم الدفين للإسلام بدأ يزداد، وأن جذوة الإسلام لا تزال مشتعلة في قلوبهم، وتنتظر من يحولها إلى نار ونور؛ نار على الظالمين الفاسقين العلمانيين الديمقراطيين القوميين، ونورا يضيء درب المخلصين السائرين في طريق عزة الإسلام والمسلمين.

وأما من الناحية السياسة فتركيا محليا تعاني من قضايا مستعصية تتعلق بالنقد وسعر الليرة المنهار، والتضخم المالي، وسيطرة الرأسماليين والقروض قصيرة الأجل والتي لديها القدرة على التلاعب بالاقتصاد ركودا وتحركا، تمددا أو تقلصا. ولا توجد خطة واضحة للتخلص من هذا العبء، اللهم إلا زيادة الصادرات التركية بسبب تردي سعر الليرة، وإن كان هذا المسار ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي

..... التتمة على الصفحة ٣

القيادة الحقة والقائد الحق

القيادة الحقة هي التي تحمل دعوة الله وتذكر بالصدق مع الله، وتحمل هم هذه الرسالة وهم الإسلام وتعمل على الذود عنه وإعزازه، لا تخشى في ذلك لومة لائم ولا يثنيها عنه قلة السالكين لهذا الطريق. وهي التي تعمل على حراسة شرع الله وتقوم على أن تجعله يحكم الأرض بكل قوة وصلابة، لا تهادن ولا تجامل ولا تتعاون. لها من العزيمة ما تقهر به كل تردد ومن الجرأة والإقدام ما ينفي عنها كل تراخٍ أو إدبار. صادقةٌ هي وصدقها مع الله المعزّ النّاصر ذي القوّة المتين. القيادة الحقة هي مسؤولية، يخشى كل من يخاف الله عدم إعطائها حقّها، في رواية عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله، ألا تستعملني؟ فضرب بيده على منكبي ثم قال: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» رواه مسلم. القيادة الحقة تعني أن يكون هم القائم عليها تطبيق أحكام الله عز وجل في الناس لينير حياتهم بها فيتجلى كمال شرع الله في حل مشاكلهم وتأمين حاجياتهم وضمان العيش الكريم لهم فينشر العدل والرحمة بينهم ويجعلهم يطمئنون له ويدخلون في الإسلام أفواجا. والقائد الحق هو من لا يرى العالم إلا وقد حكمه شرع الله سبحانه وتعالى وساده وقاده لأنه على يقين بوعد الله بالتمكين والنصر لعباده الصادقين. والقائد الحق هو الذي يضع الأمانة العظيمة فوق كل اعتبار كما فعل سيدنا أبو بكر رضي الله عنه الذي نهل من خير الخلق ﷺ وصاحَبَه في هجرته، قال كلمته الفصل إثر وفاة أحبّ النّاس إليه عليه الصّلاة والسّلام ونادى في المسلمين: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّداً فَإِنَّ مُحَمَّداً قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ" في خطوة حاسمة حافظت على وحدة الدّولة وقضت على الرّدّة. القائد الحقّ هو رائد لا يكذب أهله، صادق مع الله سبحانه وتعالى ومع رسوله ﷺ والمؤمنين، يعمل واصلا ليله بنهاره ليعيد للإسلام عزه ومجده ويوحد المسلمين تحت راية التوحيد ويلم شملهم في دولة واحدة في ظلها يحيون حياة قوة وعزة يقهرون بها الأعداء ويذلّونهم ويسودونهم ويقودونهم بأحكام الله العادلة. ثم القيادة الحقة هي التي تضع عهدها مع الله على رأس أولويات أعمالها؛ لأنها تؤمن بأن ذلك فرض عليها يجب الالتزام به. هي القيادة التي تجدد هذا العهد كل حين وآنٍ وتجزم بأن لا راحة لها إلا إذا حكم شرع الله العالم وعاد للإسلام عزه وصار هو القيادة الوحيدة التي تخرج الناس من ظلمات حكم البشر إلى نور حكم رب البشر، قيادة لا هم لها إلا تنفيذ حكم الله والعيش في ظلّه. إن القيادة الحقة هي قيادة تكتلت في حزب سياسي، حزب التحرير، الذي يعمل على استئناف حياة المسلمين بالإسلام، لا يريد منصبا ولا يسعى لعرض دنيوي، بل يخشى الله وكأنه يراه ويصدقه في تنفيذ العهد الذي قطعه حتى تعلو راية التوحيد خفاقة في عنان السماء، ويكون الدين كله لله ولا أمر إلا له. فلله درها من قيادة صدقت ربها: عليه توكّلت وبوعده تشبّثت وتيقّنت.

هيئة تحرير الشام مستمرة في اختطافها لشباب حزب التحرير

أفاد تصريح صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا بإقدام مخابرات هيئة تحرير الشام على اختطاف الشابين مرعي الحسن في مدينة أريحا، وأبو زيد الحمصي في مدينة إدلب، يوم الجمعة، وهما من شباب حزب التحرير، ليؤكدوا بذلك استمرارهم في التغول والبغي على حملة الدعوة وأصحاب كلمة الحق. ومن ناحية أخرى فقد تواصلت المظاهرات الشعبية الغاضبة ضد ممارسات مخابرات هيئة تحرير الشام في مناطق ريفي حلب وإدلب، وذلك عقب حملة اعتقالات واسعة شنتها مخابرات الهيئة ضد كل من يرفع صوته في وجه ممارساتها بحق الثورة وأهلها، وطالت الحملة عشرات الناشطين والعسكريين، وشباب حزب التحرير، وتخللها انتهاكات واسعة بحق الأهالي واقتحام للبيوت وكشف للعورات. وخرجت بعد صلاة الجمعة تحت عنوان (نهج الطغاة واحد) مظاهرات في مدن وبلدات الباب وإعزاز وصوران وكفرة والسحارة وبابكة بريف حلب، ومخيمات أطمة الغربية في ريف إدلب، كما خرجت مظاهرات مسائية في مدن وبلدات كفر تخاريم، كللي، أطمة، ومخيمات أطمة الغربية، وتجمع مخيمات الكرامة ومخيمات حريتان وابديتا والفوعة بريف إدلب، ومدن وبلدات الأتارب، السحارة، وعفرين بريف حلب. وندد المتظاهرون بأفعال مخابرات الهيئة وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين، وفتح الجبهات.

نظرات سياسية

جامعة الدول العربية وتأثيرها على قضية فلسطين!

بقلم: الدكتور إبراهيم التميمي*

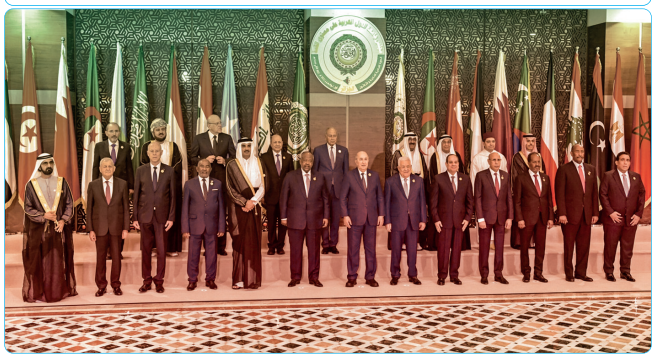

"قبل ٥٦ عاما خلال حرب الأيام الستة وحدنا القدس، لكنني مضطر للقول إن المعركة على توحيدها لم تكتمل لأنني وزملائي مضطرون مرة تلو الأخرى إلى صد الضغوطات الدولية من أولئك الذين يريدون إعادة تقسيم القدس، وأيضاً من رؤساء حكومات في (إسرائيل) كانوا مستعدين للاستسلام لهذه الضغوط لدرجة أنهم كانوا مستعدين للتنازل عن الأماكن الأكثر قدسية لليهود"، هكذا عبر رئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو عن المعنى السياسي لاجتماع حكومته داخل نفق تحت المسجد الأقصى، وفي المقابل عبرت الجامعة العربية عن موقفها إزاء التصعيد الأخير في القدس وخاصة مسيرة الأعلام بالقول في قمة جدة "نجدد التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية عربياً، وعلى المبادرة العربية كسبيل لحلها، وعلى أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية عادلة للقضية".

لقد اختار نتنياهو كلماته بعناية كما اختار التوقيت والموقع بعناية، وأراد الدمج بين التصريحات والمكان والزمان لتكون الرسالة واضحة وصريحة بمضمونها السياسي والمراد منها، وهذا يَظهر في التعبير المقتضب والمركز في خطابه على أن القدس أخذت بالقوة العسكرية وأنها تمثل عاصمة كيانه بشطريها الشرقي والغربي، وأنه لم ولن يستسلم للضغوطات الدولية الرامية لتسليم الجزء الشرقي منها لإقامة الدولة الفلسطينية وفق مشروع الدولتين، وأن قادة يهود الذين كان عندهم استعداد للقبول بحل الدولتين أصبحوا من الماضي، وهذا الموقف منسجم تماماً مع حالة التصعيد التي تشهدها الأرض المباركة ومدينة القدس، والتغير العلني في موقف كيان يهود وإزالته لكل الحواجز أمام الأحزاب الدينية والقومية لتنطلق بمسيراتها وشعاراتها وهتافاتها المطالبة بتقسيم الأقصى وقتل العرب وتهجيرهم وتهويد القدس وبناء الهيكل، وهذا التوجه وإن كان يستثمره نتنياهو في إبقاء التحالف الحاكم المستند لتلك الأحزاب القومية الدينية إلا أنه أيضاً يمثل موقف نتنياهو وأحزاب اليمين والشارع في كيان يهود، وهو يشكل خطراً حقيقياً على القدس وأهل فلسطين والمقدسات.

وفي خضم كل ذلك كانت بعض الأنظار التائهة تتجه إلى الموقف العربي الرسمي في قمة جدة التي جاءت بعد مسيرة الأعلام وسبقت خطاب نتنياهو الأخير، ومدى تأثير هذا الموقف على مجريات الأحداث؟ ولماذا بقي بمستواه المنبطح المعهود والقائم على مشروع الدولتين دون أدنى تغير سياسي يقابل التغيرات والوقائع التي يفرضها كيان يهود على الأرض؟ وهذا ما سوف نحاول توضيحه في هذه المقالة بشكل موضوعي من خلال تبيان حقيقة الجامعة العربية ومدى تأثيرها على قضية فلسطين وعلى كيان يهود.

إن النظر إلى الواقع السياسي لجامعة الدول العربية يظهر أن موقفها لم يكن مستغرباً، فهي لا تمثل دولاً مستقلة في سياستها الخارجية وإنما تمثل مجموعة من الدول العميلة سياسياً تشكل فيما بينها إطاراً سياسياً للتأثير في بعض الملفات وفق أجندات الدولة الكبرى التي تسيطر على الأنظمة الوازنة في الجامعة مثل مصر والنظام السعودي. وقد عند إنشائها عام ١٩٤٥م أداة في يد بريطانيا التي هندست إنشاءها وجعلتها ثمرة معركة إعلامية وفكرية حادة وطويلة نشبت بين التيارات القومية والإسلامية بعد هدم دولة الخلافة، فبينما كانت تلك التيارات تتحسس طريق النهضة اختارت لها بريطانيا هذا الطُعم الاستعماري: من هو الأفضل للتعبير عن كينونة الأمة الإسلامية الجامعة الإسلامية أم الجامعة العربية؟! وكان الهدف من ذلك إبعاد الأنظار عن الحل المبدئي الذي عليه تكون النهضة الصحيحة وهو إقامة دولة الخلافة التي هدمت لتعيد تطبيق الإسلام وحمله للعالم. وقد احتفت الحكومة البريطانية بإنشاء جامعة الدول العربية على لسان وزير خارجيتها آنذاك أنتوني أيدن، وأصبحت الجامعة العربية مؤسسة سياسية لها تأثير متفاوت على الملفات السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة ووزنها السياسي يتأثر بطبيعة الملف الذي تتناوله الجامعة.

وقد استخدمت بريطانيا الجامعة العربية لتنفيذ مخططاتها المتعلقة بفلسطين، حيث جعلت فلسطين جزءاً من الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وكانت حينها ما تزال تحت الانتداب البريطاني أي قبل عام ١٩٤٨، وكانت بريطانيا تضع ضمن حساباتها السياسية أن تستبدل بالانتداب دولة علمانية على فلسطين تشمل اليهود والمسلمين وتكون تحت سيطرة يهود وبإشراك بعض الوزراء العرب في إدارتها وتكون عضواً في الجامعة العربية، ولكن الحسابات البريطانية تبعثرت ومشروعها تعطل، ومن ثم جاء الدور الأمريكي في توظيف الجامعة العربية لتنفيذ مشروع الدولتين، وقد كانت لها محاولات جادة منها اجتماع شتورا في لبنان عام ١٩٦٠، ولكن رئيس الوزراء الأردني المجالي اغتاله رجل بريطانيا الملك حسين، ومن ثم كانت قمة القاهرة التي تم فيها إعلان إنشاء منظمة التحرير عام ١٩٦٤، ومن ثم اعتبارها الممثل الوحيد والشرعي في قمة الرباط عام ١٩٧٤، ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم كل تحركات ولقاءات وبيانات الجامعة العربية تدور حول تمكين منظمة التحرير من إقامة الدولة الفلسطينية على المحتل عام ١٩٦٧، وهي ثابتة لا تتغير بينما تتغير الحقائق والوقائع على الأرض!

وحتى يبقى لجامعة الدول العربية وزن في الضغط على كيان يهود للقبول بمشروع الدولتين كانت أمريكا توجه الجامعة إلى ربط اتفاقيات التطبيع بين أعضائها وكيان يهود بإقامة دولة فلسطينية على المحتل عام ١٩٦٧م، وهو ما تم التأكيد عليه في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ وعرف بمبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، ولكن التغيرات السياسية الدولية والإقليمية وتعامل أمريكا معها ومع التطورات الداخلية في أمريكا جعلت إدارة ترامب تسحب هذه الورقة من حكام العرب، وأصبح المبدأ القائم هو السلام مقابل السلام، وانطلق قطار التطبيع من البحرين حتى وصل السودان والمغرب، وهذا جعل تأثير الجامعة العربية على كيان يهود يقارب الصفر.

وفي الختام: إن كيان يهود ذاهب إلى مزيد من البطش بأهل فلسطين والتهويد للأرض المباركة والعربدة في المنطقة ولن توقفه جامعة الدول العربية وقممها الشكلية، وإنما فقط تحرك سياسي واعٍ يفضي إلى تغير سياسي إقليمي بإسقاط الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين أو نظام منها، ومن ثم التحرك العسكري لتحرير فلسطين، وهذا كفيل بتفجير طاقات أمة الإسلام كاملة وإحداث تغير يتجاوز تحرير فلسطين والمنطقة وربما يشكل منعطفاً سياسياً يغير وجه العالم السياسي والحضاري، وهذا ما تحذر منه الأوساط السياسية الغربية التي تعلق على تصرفات كيان يهود بتحذير الخائف على مصير هذا الكيان والمحذر من مغبة التمادي في إثارة مشاعر الأمة وفكرها ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

استقلالية القضاء في تونس بين التبعية والتركيع بالتجويع

بقلم: الأستاذ عماد الدين حدوق*

إثر فرار رأس السلطة والحالة الثورية التي عاشها الشعب في تونس وتداعي آثارها على سائر بلاد المسلمين بعد ثورة ٢٠١١، لم يكن أمام المستعمر الذي يمسك خيوط اللعبة السياسية في البلاد، إلا إرخاء الحبل للناس حتى لا يفلت الحكم من بين يديه خصوصا بعد بروز المطالبة الشعبية العارمة بتطبيق شرع الله، وقد تمكن من خلال الأحزاب والسياسيين والنقابيين الذين كانوا يؤثثون مشهد الحكم في زمني بورقيبة وبن علي، من إعادة صياغة الحياة السياسية بمجموعة من المراسيم المنظمة للحريات والحق في التنظم وصولا إلى إصدار دستور نوح فيلدمان في سنة ٢٠١٤.

ثم عمل جاهدا بواسطة هؤلاء المجاميع من المستوطنين والمغتربين من خلال سياسة تشظية الحكم بينهم، وسياسات الارتهان إلى قرارات صندوق النهب والبنك الدولي التي فرضت عليهم كثمن لبقائهم على سدة الحكم، على مواصلة تنفيذ خطته الرامية إلى تفقير البلاد وتجويع الناس وإبعاد الأجيال الصاعدة عن هويتهم ودينهم بالتغفيل الواقعي عبر وسائل الإعلام والخطاب الثقافي لاتفاقية سيداو، ولكل مفاهيم الاستشراق والاغتراب عن الحضارة الإسلامية.

لقد استمر خدام الاستعمار في مخاتلة شعب تونس المسلم بكل صفاقة بالشعارات الزائفة كالحرية والعدل والمساواة والحق في العمل. وما كان لهذا النظام أن يستمر على حكم البلاد لولا استمرار المؤثثين لمشهد الحكم (وليسوا حكاما) بالأكل من الطاولة القذرة للغرب الصليبي الرأسمالي الذي ثبتهم في مناصبهم بحبل المؤامرات والاغتيالات وافتعال المناورات والسيطرة على الرأي العام تحت غلالة الظلام الإعلامي الكثيف والتضليل الذي تمارسه وسائل الإعلام، إلى أن تمكن في نهاية المطاف من القبض على مقاليد الحكم من جديد.

• حالة القضاء في تونس قبل ثورة ٢٠١١

وفي تونس وكسائر بلدان العالم التي لها دستور ينظم الحياة السياسية على معنى الطراز الغربي الديمقراطي للحكم، لم يكن فيها القضاء في زمني بورقيبة وبن علي غير الآلة الباطشة للنظام بالمعارضين السياسيين، ففي مثل هذه البلاد التي اعتلى فيها الحكام سدة الحكم بتكوين دول علمانية، لم تكن لهم شرعية شعبية لأن ثمن وصولهم إلى الحكم كان محاربة الإسلام ومفاهيم الدولة، بحيث لم يكن في إمكانهم مسك زمام النظام إلا بالحديد والنار، فوقع استعمال القضاء إلى جانب البوليس كأحد الأدوات اللازمة لتنفيذ الحكم والسلطة.

• حالة القضاء في تونس بعد ثورة ٢٠١١

ومن هذا المنطلق، احتدم الصراع بعد الثورة، بين السلطة السياسية الممثلة آنذاك في حركة النهضة وبين جمعية القضاة التونسيين حول مسألة استقلال القضاء، فكان مطلب القضاة هو أن تترأس النيابة العمومية (ممثلة الادعاء العام) نفسها بنفسها، تحت السلطة التنظيمية والتأديبية للمجلس الأعلى للقضاء، في حين كان موقف النظام هو بقاء النيابة مرؤوسة من وزير العدل، وفي نهاية المطاف أوجدا حلا وسطا بينهما، بأن يظل الادعاء العمومي مرؤوسا من وزير العدل، على أن يكون شخص رئيس النيابة العمومية في كل محكمة منتخبا من زملائه، وقد شهدت البلاد آنذاك طفرة من الأقضية المرجعية في الحقوق والحريات، ولعل أبرزها والتي يغيبها الإعلام، هي صدور قرار عن الرئيس الأول للمحكمة الإدارية يقضي بإيقاف تنفيذ قرار منع المؤتمر السنوي لحزب التحرير تحت شعار "الخلافة منقذة العالم"، وبالتالي السماح بعقد المؤتمر، إلا أن النظام امتنع عن تنفيذ القرار بضرب سياج على العاصمة واختطاف شباب الحزب في الطرقات ومن وسائل النقل.

والتاريخ هنا يشهد على تقاسم كعكة الحكم بين الفرقاء السياسيين بالشكل الذي أدى إلى انسداد أفق النظام في إدارة الدولة، غير أن ما يمكن ملاحظته، هو حفاظ الاستعمار على مستوطناته التي تمكنه من مراقبة الصحوة الإسلامية، حيث لم ينصب الثوار المحكمة الدستورية، ولم ينقحوا قوانين الطوارئ والتظاهر وأبقوا على المحكمة العسكرية واستعاضوا عن فرق أمن الدولة بفرق مقاومة الإرهاب وقطب مكافحة الإرهاب، وأصدروا قانون الإرهاب الذي يجعل من مجرد ذكر آيات الجهاد والقتال والكفر والطاغوت وغيرها من العبارات القرآنية والإسلامية تحت طائلة المحاكمة الجزائية. والقائمة على إفساد الحياة السياسية أطول من أن يقع حصرها في هذا المقال.

• حالة القضاء في تونس بعد الانقلاب القانوني

باعتباره القبضة المباشرة لعقاب الناس وردعهم وإيقافهم، مثل القضاء أحد العناصر التي عمل النظام على إعادتها إلى بيت الطاعة، فبعد تجميد مجلس النواب، ومن ثم حله، وإصدار المراسيم الفرعونية، تم عزل سبعة وخمسين قاضيا كانوا يمثلون الادعاء العام في تونس بناء على تقارير أمنية وبدون مراعاة لأبسط قواعد انعقاد الخصومة والدفاع، ثم تم تغيير الدستور الذي نزع عن القضاء صفة السلطة، وإثر ذلك تم تطويع قيادات النقابات العمالية، وحل النقابات الأمنية، وتدجين الإعلام بتهديد الفاعلين فيه بملفات فسادهم، ثم الزج بجميع قيادات المعارضة المباشرة للنظام - حكام الأمس - في السجن.

وبكل هذه الإجراءات وبمساندة القوة الصلبة، تمكنت السلطة من إعادة القضاء إلى بيت الطاعة، وتطويعه عبر تهديده بقطع الأرزاق والجوع، فانبرى قضاء الحق العام في تنفيذ التعليمات المباشرة وغير المباشرة بل بالتزيد في بعض القضايا (مثل القضايا المتعلقة بحزب التحرير وشبابه) تنفيذا لفروض الولاء والطاعة، وهكذا أصبح جميع التونسيين في حالة توقيف بالسجن مع تأجيل التنفيذ الذي قد يتسلط على أي واحد منهم بمجرد وشاية كيدية أو تأويل لمقولة.

• خدعة استقلال القضاء في المبدأ الرأسمالي الديمقراطي

تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين عبارتي استقلال واستقلالية، ذلك أن رجال القانون يستعملون عبارة استقلالية القضاء ولا يستعملون استقلال القضاء، لأن الاستقلال يعني الانفصال التام والكلي عن النظام، ذلك أن أسوأ فكرة تؤرق حتى أعرق الديمقراطيات هي فكرة دولة القضاة، هذا بالإضافة إلى أن القاضي في هذه الأنظمة يطبق القوانين التي تضعها السلطة الحاكمة ولا يمكنه البتة الخروج عنها وإلا توجه له تهمة "نكران العدالة".

ومن هنا، وإذا كان من الممكن وجود مفهوم استقلال القضاء في الواقع، فلا يمكن أن ينطبق إلا على القاضي في دولة الخلافة، ذلك أنه الوحيد الذي لا يخضع لا لحاكم ولا لمحكوم ولا لقانون مهما علت درجته، فلا سلطان عليه إلا من خالق الحاكم والمحكوم، فلا سلطان على أحكامه من أية جهة، وإنما السلطان الوحيد يكون للشرع وللمهمة الموكولة إليه وهي الحكم بما أنزل الله، ولذلك كان العلماء والفقهاء يُضربون من حكام المسلمين للقبول بتقليدهم خطة القضاء ومع ذلك كانوا يمتنعون ويصمدون لأنهم يعلمون بأنه هناك قاضيا واحداً في الجنة وقاضيين في النار ■

* المحامي لدى التعقيب ومجلس الدولة في تونس

حقوق الإنسان الغربية العلمانية همزات شيطان!

بقلم: الأستاذ مناجي محمد

ابتداء ليس من الحق في شيء أن يدعي من لا يملك حقا على الخلق، لا إيجادا ولا غاية ولا مصيرا ولا حياة ولا موتا ولا بعثا ولا نشورا ولا حسابا ولا ثوابا ولا عقابا ولا جنة ولا نارا، ولا قضاء ولا قدرا ولا نفعا ولا ضرا ولا رزقا ولا تسخيرا، ولا سماء ولا أرضا ولا ضياء ولا نورا ولا شمسا ولا زمهريرا ولا ليلا ولا نهارا، ولا خلقة ولا نسلا ولا ضرعا ولا زرعا، بل هو أحقر من أن يخلق ذبابا وأحقر منها أن يسترد مسلوبه منه؛ ليس من الحق أن يدعي أنه الجهة المنوط بها تعيين الحقوق وتحديدها وأنه الجهة المخول لها سنها قانونا وتشريعا وتصريفها سلبا وإيجابا ومنعا وعطاء وثوابا وعقابا لنظرائه وأشباهه من البشر.

ونعني بالحق أو الحقوق تلك المصلحة أو المصالح التي يتم تعيينها وتحديدها كمصالح، ويتم إقرارها للفرد والجماعة وتسن من أجلها التشريعات والقوانين ويترتب عليها الجزاء والعقاب وتبنى على أساسها أنظمة الحياة وطرائق العيش.

فكيف يعين ويحدد مصلحة الخلق من هو أعجز على تعيين وتحديد مصلحة نفسه، وهو فرد منهم يعتريه ما يعتريهم من عجز وقصور وخمول وفتور، فكيف بتعيين وتحديد مصالح الخلائق كلها على تعقيدها وتركيبها وتشابكها وتضاربها واختلافها بل وحتى تناقضها وعقله القاصر المحدود لا يحيط بهم علما لا إيجادا ولا تقديرا؟!

ثم كيف يقر أمر المصلحة مَن جهل المصلحة وجهل أمر حاجة صاحبها، كيف له أن يقرها ويسنها قانونا وتشريعا؟! فالجهالة معرفيا كالعدم لا تنتج مفهوما ولا ينبني عليها فكر ولا يتولد عنها قانون وتشريع ولا يترتب عنها جزاء أو عقاب.

فهذا الادعاء الباطل المتهافت من عاجز قاصر لا يملك حقا على الخلق، في زعمه المتهافت الإحاطة علما بأقرانه من البشر بحاجاتهم وغرائزهم ومقتضيات وشروط وضرورات اجتماعهم وأنظمة مجتمعهم، ثم يتمادى في جعل نزغاته وأهوائه الفردية المتضاربة المتشاكسة منظومة قيم وقانون حياة لهم زاعما إياها حقوق إنسان، ثم يتمادى في تجاوزه لظروف وزمان ومكان نزغاته وأهوائه، والزمان والمكان هنا هو الزمان والمكان الأوروبي الغربي لعولمتها وفرضها على العالم والبشرية جمعاء!

هذا التطاول والتمادي في المحاولة عبثا تجاوز قصور الإنسان وعجزه، هو أس البلاء ومكمن الداء وهو الشر المستطير الذي نسف القيم باسم القيم واستعبد البشر باسم الحرية وطمس العقول باسم العقلانية وألحد في الخالق ليؤله المخلوق وشرعن الظلم باسم الحقوق وتنكر للوحي باسم كفر العلمانية وضلال حقوق إنسانها.

هذا الاستكبار الأرعن والجهالة السوداء، جعلت من الحق الكفر بصاحب الحق، وزعمتها للغوغاء حرية عقيدة، وجعلت من الحق التطاول على صاحب الحق ورسله وأنبيائه ووحيه، بل وجعلت من السفالة والبذاءة وكل زيغ وإفك وتجديف كلمة ورأيا وزعمتها للغوغاء حرية رأي، وجعلت من معصية الخالق ومحادّة شرعه وتعدي حدوده والإتيان بالمحرمات والفواحش ما ظهر منها وما بطن على مستوى الفرد والجماعة أنظمة حياة وطرائق عيش وزعمتها للغوغاء حرية شخصية، ثم جعلت من أكل أموال الناس بالباطل حقا فكان الربا والمرابا والميسر والقمار والغبن والاحتكار والاستعمار وسرقة الجهود وغمط الحقوق ونهب الثروات والطمع في كل شيء حتى في الطمع عينه ثم زعمتها للغوغاء ليبرالية اقتصادية واقتصادا حرا.

ثم جعلت من كل هذا الغي والضلال والشر المقطر قانونا وتشريعا وكدت وجهدت في نشره وعولمته.

وهكذا تم سلخ البشرية باسم حقوق الإنسان من حق ربها وحقيق عدله والبست باطل الغرب وحقيق كفره وظلمه، فانتقض أمرها وعددت لها شرائع الباطل بعدد هوى وزيغ كفرة مشرعي الغرب، فصيروا لها اللواط والسحاق زواجا والزنا عِشرة وملاذا وأبناء السفاح والزنا نسلاً وخلفا، والشاذين قدوة وسادة واللصوص أمناء مستوزرين والخونة ملوكا ورؤساء وقادة، والفجار والمنافقين وغاظاً ومرشدين وسفلة السفلة فنانين ومبدعين، والأفاكين المرجفين أصحاب رأي وقلم وحضارة الغرب ومنظومتها المشؤومة وحقوق إنسانها الملعونة إلا حالة كفر وضلال وباطل محض، وما كان الإسلام العظيم إلا حقيق الحق وتمام الهدي وكمال الشريعة ومنتهى الخلاص.

أما الأنكى فهو أن ينتكب فريق من أهل الإسلام العظيم أهل الحق طريق حقهم ويزيغوا عن هديهم، ويبتغوا الحق والخلاص في كفر وباطل وضلال الغرب، فهي لعمرك قاصمة الظهر وماحقة الدين والدنيا.

لمن سحقهم الواقع العلماني العفن الذي نحياه فارتكسوا إلى الأرض، نقولها لكم قولا فصلاً: ثوبوا إلى رشدكم واستقيموا على أمر ربكم، فليس بعد الإسلام إلا الضلال وليس لها من دون الله كاشفة.

ليست العلمانية وحقوق إنسانها خيارا من الخيارات بل هي كفر وضلال ومحق للدين وخسران مبين، وليس الإسلام العظيم حقيقة من الحقائق ولكنه الحق المبين وكل ما دونه باطل، ليس الإسلام دينا من الأديان بل هو الدين وما دونه كفر وضلال وشرك عظيم.

صدق الله العظيم وكذب المتنطعون المتهوكون: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ■

المكائد والمؤامرات تتوالى تترى على ثورة الأمة في الشام

(syria.tv، الثلاثاء، ١٠ شوال ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٣/٥/٣٠م)

"قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، إنه "من الضروري أن تقترن التحركات الدبلوماسية الأخيرة بعمل حقيقي على الأرض لإنهاء الحرب في سوريا"، مشيراً إلى أن التحركات الأخيرة "يمكن أن توفر فرصة حقيقية للمضي قدماً".

وفي إحاطة بمجلس الأمن الدولي بشأن التطورات السياسية والإنسانية الأخيرة، أوضح بيدرسون أن "مجموعة من المبادرات الدبلوماسية عملت على تسريع وتيرة إيجاد الحلول، بما في ذلك مواصلة الحوار المباشر مع النظام السوري، والمخاوف التي أثيرت حول القرار ٢٢٥٤، مثل وحدة الأراضي السورية والعمل نحو المصالحة الوطنية".

الراية: **إن التصريحات التركية والأممية وغيرها عن مصالحة النظام لم تكن مصادفة أبداً، فلقد تبعتها خطوات لتحقيق ذلك كان آخرها حضور رأس النظام المجرم أسد مؤتمر القمة العربية في جدة. ولم يكن ذلك فقط ما دلل على المزمع فرضه على الثورة والثوار، بل زاد عليه الحملة المنظمة التي قام بها جهاز مخابرات ما يُسمى هيئة تحرير الشام على شباب حزب التحرير والكثير من النُشطاء ذوي الصوت العالي، وهذا ما أكده تصريح المبعوث الأممي بيدرسون. إن هذا التسلسل يؤكد أن هناك من يعمل في الداخل ليقدم نفسه كأداة لتنفيذ مقررات الخارج التي كان عنوانها بالخط العريض (محاربة الإرهاب والمحافظة على سيادة الدولة السورية)، وما يؤكده أيضاً الحديث عن محاربة فكرة الخلافة عن طريق التغول على العاملين لها والحديث عن الاستحقاقات. إن الثورة اليوم وبعد تصريحات بيدرسون وبعد الأفعال التي نشاهدها تمر بمرحلة عظيمة، فإما أن تتكاتف الجهود وتتوحد وتنطلق لإجهاضها ومنع تنفيذها ومنع أي أداة من تمريرها، وإما أن يبقى الصمت مسيطراً على المشهد فيتم تمريرها وبالتالي تُسلم البلاد والعباد للجزار يمارس عليها هوايته في القتل والتعذيب. فالحذر الحذر، فعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته تجاه ما يحصل، فالمجاهدون المخلصون يجب أن يقولوا كلمتهم، وأصحاب الرأي من وجهاء وفعاليات ووجوه عشائر يجب أن يرفعوا صوتهم، فالقادم لم يعد يحتمل السكوت عليه.**

تتمة: إعادة انتخاب أردوغان استمرار لعلمانية تركيا وسيرها في فلك أمريكا

الصرف ليس مأمون العواقب لأن المصدرين هم كبار الرأسماليين الذين يتربصون الدوائر بأي توجه ولو مشاعري للابتعاد عن علمانية الكماليين. وأما النظام النقدي فأردوغان والمسؤولون في نظامه، يعلمون تماما أن مخرجهم من الأزمة لا يكون إلا بتحرير العملة من كل قيد إلا من الذهب والفضة ولدى الدولة منهم للذهب كبيرة. أما الاعتماد على الودائع من الدولارات التي يتم اقتراضها من الغرب، أو من دول الخليج فإنها تزيد من القيود على العملة التركية ولا تحررها.

وأما السياسة الخارجية لتركيا بقيادة أردوغان فقد اختتت لنفسها خطا خاطئا منذ زمن، فهي تدور في فلك السياسة الأمريكية، ولعل ما رشح منذ اليوم الأول لفوز أردوغان من تصريحات ومحادثات مع قادة الدول العالمية يبين هذا بوضوح. فالإعلان عن رفع التمثيل الدبلوماسي إلى مرتبة السفراء مع مصر، ومحادثة بايدن التي طلب فيها من أردوغان أول طلب وهو الموافقة على دخول السويد إلى الناتو، والتصريح عن موقفه تجاه سوريا وإمكانية عودة العلاقات مع بشار، وعودة اللاجئين (التي سماها طوعية في البداية) وتلقيه دعما من السعودية على شكل وديعة مالية في البنك المركزي التركي، فكل ذلك يدل على أن السير في ركاب أمريكا والتحالف مع عملائها لا يزال مستمرا بل تم تأكيده بشكل واضح. فالخلاصة أن تركيا ٢٠٢٣-٢٠٢٨ تستمر على النهج السابق منذ أن تسلم أردوغان مقاليد الحكم سواء كرئيس وزراء أو رئيس جمهورية. يظهر ميله ومشاعره الإسلامية ذات الطابع التصوفي من البسملة في بداية الخطابات، والصلاة العلنية في أيا صوفيا ومسجد الرئاسة، وقراءته للقرآن، وفي هذا القدر الكفاية لمن يرى في الإسلام كما يرى النصارى واليهود من كهنوتية دينهم. وأما الوضع الاقتصادي في تركيا فما دامت تتمسك بعرى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أساسه الربا فلن يكون حالها أحسن من حال من صنعوا النظام ابتداء. وأما السير في ركاب أمريكا فليعلم أردوغان أن أمريكا لا ترتقب في عملائها وأعوانها إلا ولا ذمة. فها هي تدير ظهر المجن لحلفائها الأوروبيين وتهددهم بالنووي الروسي إن لم يركعوا تحت أقدامها، ولم تحفظ لروسيا عهدا ولا ذمة وهي التي قدمت كل ما تملك لتحفظ لها سوريا وتحافظ على عميلها بشار! فمن يسير مع أمريكا تماما كمن يعيش في وكر الضبع ينتظر متى يأتي عليه الدور ليحطم الضبع عظامه ويلتهمه مرة واحدة!

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ۞ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۞ سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٧] ■

تتمة كلمة العدد: ثورة الشام تزيح اللثام عن وجوه اللئام

كل شيء ليمل الناس ويكرهوا ثورتهم وينظروا إليها أنها هي سبب بلائهم وفقرهم وتشريدهم في المخيمات فيفكروا بالمصالحات.

ولم يكتف قادة الفصائل وحكوماتهم بهذا الحال بل من أجل استكمال استحقاقات المصالحة والتطبيع مع النظام لا بد من إعادة الناس إلى مربع الخوف الأول الذي خرجوا عليه وإسكات أي صوت حق يرفض المصالحة والتطبيع مع النظام وخنق كل صوت حر شريف واع ومخلص يكافح هذه المؤامرات التي تماهى الخارج مع الداخل فيها بعد عودة النظام المجرم إلى جامعة الدول العربية وخطوات التطبيع التركية، فكانت الهجمة الشرسة الأخيرة على حزب التحرير وعلى المستقلين من المجاهدين الذين يريدون فتح الجبهات، بالاعتقالات والمداهمات بطريقة تأباها أخلاق الجاهلية فضلا عن أخلاق الإسلام فكسرت الأبواب واقتحمت البيوت ودخل إلى غرف النوم وهتك ستر الحرائر ونهبت الأموال وانتهكت كل المحرمات... هذا الجنون يدل على عبيد ينفذون أمر أسيادهم لعلهم يقبلونهم في مجتمعهم الدولي الكافر المنحط.

نعم هذا البلاء الذي حل بأهل الشام ليميط اللثام وليميز الخبيث من الطيب والمنافق من الصادق فتتمايز الصفوف بين من يريدون الحياة الدنيا ومن يريدون الله والدار الآخرة، قال تعالى: ﴿الم ۞ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ ۞ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾.

أيها المسلمون يا أهل ثورة الشام: إن ثورتكم أمام مرحلة مفصلية وأمام مفاصلة ومنازلة كبرى بين من يريد حرفها والقضاء عليها وإعادتنا إلى حظيرة النظام المجرم وبين من يريد إيصالها إلى هدفها الذي يرضي الله ورسوله ﷺ ويحقق صالح الأمة والمسلمين، فانظروا يرحمكم الله أي الفريقين تختارون ومن تنصرون؟ فالأمر جد لا هزل وخطر لا سهل، واعلموا أن الله ناصر دينه ومظهر أولياءه كما قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ ■

حزب التحرير/ ولاية تونس يسلم وزيرة العدل رسالة مفتوحة

قام صبيحة اليوم الخميس ٢٠٢٣/٠٦/٠١ وفد من حزب التحرير/ ولاية تونس، يضم كلا من رئيس المكتب السياسي الأستاذ عبد الرؤوف العامري ورئيس لجنة الاتصالات المركزية الأستاذ ياسين بن يحيى وعضو لجنة الاتصالات المركزية الأستاذ المحامي فتحي الخميري وعضو المكتب الإعلامي الأستاذ أحمد التاتار، قام بتسليم وزيرة العدل السيدة ليلى جفال رسالة مفتوحة حول تصاعد وتيرة الإيقافات المتكررة لشباب حزب التحرير في تونس. وقد تضمنت الرسالة تذكيرا بمنهج الحزب في العمل السياسي وتأكيدا على أنه حزب سياسي مبدؤه الإسلام ويعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة باعتماد الصراع الفكري والكفاح السياسي وأنه لا يتلبس بأية أعمال مادية مطلقا، بل إنه يجرم اللجوء إلى العنف أو التماس الدعم الأجنبي باعتبار أن ذلك محرم شرعا. كما تضمنت الرسالة إشارة إلى المحاكمات الجائرة التي تعرض لها شباب حزب التحرير في ظل النظام القائم، سواء قبل الثورة أم بعدها، وتأكيدا على أن الأمر بعد ٢٥ تموز/يوليو أصبح أكثر خطورة وأشد ظلما وتعسفا، حيث لم يعد الموقف مقتصرا على بعض الممارسات البوليسية بل إن ممثلي النيابة العمومية، ورغم صفتهم القضائية، أصبح لهم دور سلبي ومجرم في أغلب الحالات لتلك الممارسات العشوائية، حتى إن بعض أعضاء النيابة يحيلون محاضر الأبحاث إلى القطب القضائي للإرهاب وهو ما شكل منعرجا خطيرا لسياسة جزائية تنحاز إلى تطويق ومحاصرة نشاط حزب التحرير ومحاولة ترهيب شبابه، من ذلك إيقاف رئيس المكتب المحلي لحزب التحرير بمنطقة قليبية السيّد عادل الأنصاري وإدانته من أجل "مخالفة قانون الطوارئ وتوزيع مناشير من شأنها تعكير صفو النظام العام"، ليسارع القضاء بإصدار حكم بالسجن مدة عامين اثنين مع النفاذ العاجل! هذا وقد استنكر حزب التحرير/ ولاية تونس من خلال هذه الرسالة خضوع القضاء إلى الإملاءات السياسية الجائرة، معتبرا أن هذه السلوكيات تعكس فشل منظومة العدالة ببلادنا وتفريطها في أدنى معايير الاستقلالية والموضوعية، وأن القضاء لا يمكن أن يكون مستقلا وعادلا إلا في ظل منظومة التشريع الإسلامي وفي إطار حكم راشد على أساس الإسلام الذي لا يعرف المحاباة أو الخضوع لظالم أو مستبد وذلك تنفيذا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

وقفة أمام محكمة دورا للمطالبة بالإفراج عن شباب الحزب والمصلين الذين اعتقلتهم السلطة من مسجد الدكتور أسامة الزير

وفقا للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين فقد شارك جمع من الوجهاء والأساتذة وأنصار حزب التحرير وأهالي المعتقلين في وقفة احتجاجية أمام محكمة دورا بالخليل صباح يوم الأحد ٢٠٢٣/٥/٢٨م للمطالبة بالإفراج عن شباب حزب التحرير وأنصاره والمصلين الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية يوم الجمعة الماضي بعد مهاجمة صلاة الجمعة في مسجد الدكتور أسامة الزير في مستشفى دورا واعتقال الخطيب والمدرس وعدد من المصلين بعد الاعتداء عليهم بالهراوات. وقد رفع المحتجون شعارات طالبوا فيها بالإفراج الفوري عن المعتقلين، معبرين عن استنكار الاعتقال السياسي وتغول الأجهزة الأمنية وهمجيتها وعدائها لمنابر رسول الله ﷺ ولكل من يصدع بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

النظام المصري يفرق في أوحال الاستدانة مراهنا على دعم الغرب ودول الخليج!

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز

يصر نظام السيسي على الاستدانة من الخارج والداخل بشكل مفرط لم يسبق له مثيل لا يستطيع أن يتحمل عواقبها الاقتصاد المصري، ظنا منه أن هذا هو السبيل لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها. فكل ما يفكر فيه هو إطلاق مشروعات ضخمة لأغراض سياسية ودعائية دون دراسة جدواها أو معرفة حاجة السوق الفعلية لها، وأقرب مثال على ذلك هو العاصمة الإدارية الجديدة ومشروع توسعة قناة السويس، والملاحظ أن السيسي إذا أعجب بمشروع فبدلاً من أن ينطلق فيه بحجم خط أو خطي إنتاج فهو يقوم بمضاعفة حجم إنتاجه وهذا ما حدث مع مصنع إسمنت بني سويف حين قال الجيش إن المصنع يحتاج إلى خطي إنتاج فقط لكن السيسي أصر على وجود ٦ خطوط إنتاج ما أدى لخلق زيادة كبيرة لسعة الإنتاج لا توازي الحاجة الفعلية للسوق، الذي تم إشباعه أصلاً، وبالتالي حمل الجيش تكاليف إنشاء مصنع أضخم بثلاثة أضعاف عن الحاجة ما تسبب في خسائر مستمرة. هذا المثل يمكن تعميمه على الاقتصاد المصري ككل.

من الواضح أن السيسي كان يراهن على استمرار الدعم غير المحدود من دول الخليج والغرب حتى لو كان لديهم يقين تام أنه يبتزهم، فهو على يقين أنهم مضطرون لدعمه والاستمرار في ضخ الأموال لإنعاش الاقتصاد المصري. فما يخيف أوروبا وأمريكا دائماً هو قيام نظام سياسي حقيقي ينتمي لحضارة الأمة وثقافتها يقوده مخلصون لله ولرسوله، فهم يريدون مصر أن تكون مستقرة وخاضعة لتضمن من جهة أمن وسلام كيان يهود ولضمان سريان المعاهدات وخصوصاً معاهدة السلام مع يهود، وأيضاً عدم خلق مصدر تهديد للجوار ومنه دول الخليج؛ التي تخشى من ثورة جديدة في مصر تأتي بنظام جديد لا يخضع لإملاءات الغرب.

وبرغم أن دول الخليج تنفذ ما تطلبه أمريكا منها، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى مصر كصمام أمان وألا تكون مثالا يحتذى من شعوبها التي تتوق إلى التحرر من تلك الأنظمة الوظيفية، وبالتالي سيبقى هؤلاء قيد الابتزاز، وسيظل السيسي يراهن على هذا النمط من الابتزاز السياسي والاستراتيجي بأن هذه الجهات الداعمة ستضطر عاجلا أم آجلا إلى إطلاق التمويل لمصر خوفاً من انهيار نظامها.

حالياً بدأت دول الخليج تتأخر وتتلكأ في زيادة استثماراتها، ولم تعد مستعدة لأن تمنح دون مساءلة أو محاسبة. أصبحت هناك ممانعة خليجية في أن يتم إعطاء هبات مجانية لنظام مهلهل لا يشبع ولا يظهر في الأفق أنه قابل للاستمرار. ففي ١٨ كانون الثاني/يناير الماضي، كشف وزير المالية السعودي محمد الجدعان عن استراتيجية جديدة ستعتمدها بلاده في تقديم المنح والودائع لحلفائها. إذ قال خلال مؤتمر دافوس الاقتصادي "إننا اعتدنا تقديم منح ومساعدات مباشرة من دون شروط، ونحن نغير ذلك. نعمل مع مؤسسات متعددة الأطراف لنقول بالفعل إننا بحاجة إلى رؤية إصلاحات". وتابع "نحن نفرض ضرائب على شعبنا ونتوقع من الآخرين فعل الأمر ذاته. نريد المساعدة لكننا نريد منكم الاضطلاع بدوركم".

وكان السيسي قد زار السعودية في ٢ نيسان/أبريل الماضي بعد سجال إعلامي حاد اندلع بين كتاب مصريين وسعوديين مقربين من دوائر الحكم. وحسبما نقلت وول ستريت جورنال فإن "زيارة السيسي لم تسفر عن أي وعود تمويل فورية من السعودية لمساعدة مصر في أزمتها". بل أشارت الصحيفة إلى مجموعة من الشروط التي وضعتها الرياض مقابل المساعدات. وبحسب التقرير، تتضمن أبرز الشروط التي طلبتها دول الخليج من القاهرة للموافقة على خطط الإنقاذ المالي:

تقليص مشاركة الجيش في الاقتصاد، وترك مساحة أكبر للقطاع الخاص، وهو ما طالبت به مؤسسات تمويل دولية أبرزها صندوق النقد خلال السنوات الماضية. ومن المحتمل أن تسمح للشركات الخليجية بالاستحواذ على حصص في قطاعات النمو في مصر. كما يأتي تخفيض قيمة الجنيه على رأس الشروط المذكورة. فبالرغم من انخفاض العملة بأكثر من ٤٠٪ مقابل الدولار الأمريكي، يرى الخليجيون أن سعر الجنيه لا يزال مبالغاً فيه، وفقا لما نقلته الصحيفة الأمريكية.

فهل يمكن أن تدار بلد بحجم مصر بتلك العقلية التي تبيع أصول الدولة وتستمر في الاستدانة بشكل مفرط وتعتمد على ابتزاز الآخرين من أجل الحصول على أموال لتنفيذ مشروعات ضخمة لا يستفيد منها المواطن البسيط شيئاً؟! إن الواجب على المخلصين في مصر التحرك بجدية للتخلص من نظام السيسي واستبدال نظام رب العالمين به، وهو نظام الخلافة الذي يستطيع وحده ليس فقط إنقاذ مصر بل إنقاذ البشرية من وحل الرأسمالية العفنة التي تسيطر على العالم اليوم.

أيها المسلمون يجب عليكم أن تنقذوا البشرية من الرأسمالية

أيها المسلمون: يجب عليكم أن تنقذوا البشرية من نظام الرأسمالية الفاسد العفن، فإنكم خير أمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر. أنتم بصفتكم هذه قادرون على إنقاذ البشرية. وكما قال الصحابي الجليل ربعي بن عامر لرستم قائد جيش الفرس: "نحن قوم ابتعثنا الله لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة حتى نفضي إلى موعود ربنا". أنتم قادرون على إخراج البشرية جمعاء من عبادة الرأسمالية إلى عبادة الله وحده، ومن جور الرأسمالية إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة! فأنتم أبناء وأحفاد القادة الكبار مثل صلاح الدين الأيوبي وبيبرس وقطز ومحمد الفاتح. الأقصى ينتظركم لتحرروه من برائن يهود، وروما التي بشّر نبينا ﷺ بفتحها في انتظاركم. وهناك طريقة واحدة فقط للقيام بذلك وهي إقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي يعمل حزب التحرير لإقامتها فسارعوا للعمل معه ففي ذلك عز الدنيا والآخرة.

إلى جيوش المسلمين
أما تاقت أيديكم لرفع راية رسول الله ﷺ؟!

يا جيوش المسلمين: أما تاقت أيديكم لرفع راية رسول الله ﷺ بدلا من خِرَق سايكس بيكو التي فرقتكم؟! أما حنّت أيمانكم لرفع لواء النصر والفتح؟!

أما آن لحناجركم أن تصدح بالتكبير: الله أكبر الله أكبر؟!

هبّوا لخيري الدنيا والآخرة، هبّوا لنصرة حزب التحرير، هبّوا لعزّكم، هبّوا لشرف العمل لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

فوالله لا يستوي من عمل وكد وكابد وبذل النفس والنفيس لإقامتها ومن صفّق لها بعد إقامتها.

﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

لهذا الخير ندعوكم لتكونوا أنصار الله وجنده.

أيّها المسلمون، للاستمساك بغرز رسول الله ﷺ ندعوكم، فالنصر آت لا محالة بإذن الله فكونوا في سفينة النجاة.

إضاءات مهمة لإزالة التضليل الذي لحق بقضية فلسطين

بقلم: الدكتور نبيل الحلبي – غزة – الأرض المباركة (فلسطين)

مُورس في قضية فلسطين كثير من التضليل والتزييف والانحراف، ولإزالة اللبس الذي علق بهذه القضية؛ لا بد من تحديد بعض المعالم التي ينبغي أن لا تغيب عن أذهاننا ووعينا حين التعاطي معها، وهذا يقتضي التوطئة التالية:

- إن التعاطي مع أي قضية يجب فيه الرجوع إلى الشرع، فلا يستقيم بحال من الأحوال أن نحسن عبادتنا لله ثم نطالب بتطبيق شرعة أبي جهل أو ما يسمى بالشرعية الدولية ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

- السياسة في ديننا يجب أن تنبثق من الشرع وليست "خذ وطالب" ولا "الغاية تبرر الوسيلة".

- معالجات الإسلام للقضايا هي معالجات جذرية، وليست ترقيعية.

وبناء على ما سبق لا بد من الانتباه إلى الإضاءات التالية حين التعاطي مع قضية فلسطين:

أولاً: العداء بيننا وبين يهود: ليس عداء على مشكلة من المشاكل تُحل بالتفاهم، وليس على ثأر موروث يُتناسى مع الأيام؛ بل هو عداء عقائدي منذ أن بُعث محمد ﷺ بالرسالة، ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾، قال حيي بن أخطب عندما تثبت من النبي ﷺ "لأعادينه ما بقيت"، وقالها أيضا للنبي ﷺ والسيف على رأسه بعد الحكم بقتل المقاتلة من بني قريظة "والله ما لمت نفسي في عداوتك ولكن من يغالب الله يُغلب". وكانت عداوة بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة ظاهرة، حيث تآمروا على قتل النبي ﷺ في بني النضير، فحاصرهم النبي ﷺ وأجلاهم، ونزل في ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

ثانيا: كيان يهود هو مشروع الغرب في بلادنا، حيث لم يسلّم الغرب بالهزيمة التي حصلت للدولة الرومانية في بلاد الشام؛ فكانت الحملات الصليبية ثم حملات التبشير والغزو الفكري ثم الاستعمار السياسي والعسكري. ولاستمرار سيطرة الغرب على المنطقة عقدت الدول السبع التي كانت متحكمة في الموقف الدولي وعلى رأسها بريطانيا بزعامة رئيس وزرائها كامبل بنيرمان، مؤتمراً ١٩٠٥-١٩٠٧، تم الاتفاق فيه على زرع جسم غريب في المنطقة يكون ولاؤه للغرب، ويوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، ومن مهام هذا الكيان:

١- إعاقة تواصل الأمة ومنع وحدتها في دولة واحدة.

٢- إلهاء المسلمين عن عدوهم الأصلي بحصر الصراع في المنطقة مع يهود دون الغرب الصليبي. فالتقى بذلك مخطط الغرب مع طموح يهود وحصل الزواج النكد، فكان وعد بلفور وقامت بريطانيا بتنفيذه. فهل بعد هذا يُنادى بالحماية الدولية وتسليم أوراق حل القضية للغرب الكافر؟!

ثالثاً: ساعدت الأنظمة العربية التي نشأت بعد حالات الاستقلال المزيف، حيث خرج المستعمر من بلادنا بخيله ورجله بعد أن سلم البلاد لعملاء ووسط سياسي يعمل على تنفيذ مصالحه، فعلى مستوى الحروب؛ سلموا فلسطين وبجيوش عربية سبعة وبهالة من النصر، سلموها لكيان يهود عام ١٩٤٨، وتم تسليم البقية الباقية في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وانقلب انتصار الجيش المصري عام ١٩٧٣ إلى مفاوضات ذليلة مع يهود.

أما على مستوى مؤتمرات القمة فقد تم إنشاء منظمة التحرير في مؤتمر الإسكندرية عام ١٩٦٤، وكان مؤتمر اللاءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) في الخرطوم عام ١٩٦٧، ثم كان مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ الذي تم فيه الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبالتالي تخلا عن مسؤوليتهم عن فلسطين وحولوها إلى قضية وطنية، وفي عام ٢٠٠٢ كانت المبادرة العربية للسلام في بيروت، والتي تتكلم عن دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، ما يعني التنازل عن المحتل عام ١٩٤٨.

ومما قاله هاني الحسن أحد أقطاب المنظمة في خطابه أمام الجمعية الراديكالية لحزب المحافظين عام ١٩٨٩: "أستطيع أن أقول لكم بدون خوف إن قيادة التيار الرئيسي في منظمة التحرير كانوا منهمكين في الجزء الأكبر في السنوات العشرين الماضية لتحضير الأرضية للوصول إلى حل سياسي عن طريق التفاوض مع (إسرائيل) منذ عام ١٩٦٨"، ثم كان المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ الذي تم فيه إعلان الاستقلال الذي يعني التنازل عن ٧٨٪ من أرض فلسطين، ثم كانت أوسلو ١٩٩٣ إلى أن وصلت إلى التنسيق الأمني المقدس!

فهل بعد ذلك يتم الركون إلى هذه الأنظمة؟!

رابعاً: قضية فلسطين قضية إسلامية بامتياز، فتحها الفاروق عمر رضي الله عنه، وحررها من الصليبيين صلاح الدين رحمه الله، وحافظ عليها السلطان عبد الحميد رحمه الله.

هي قضية يمكن اختصارها في آية وحديث: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾، وهذا الربط يعني وجوب الدفاع عن الأقصى وعموم فلسطين كما يدافع عن المسجد الحرام، وهذا واجب على كل المسلمين، وأما الحديث فقول النبي ﷺ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِد: الْمَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الأَقْصَى» وهذا يعني أنه إذا وجد عائق يحول دون تمكين المسلمين من شد الرحال إلى المسجد الأقصى؛ فإنه يصبح واجباً على المسلمين أن يعملوا على إزالة هذا العائق وهو كيان يهود في هذه الأيام.

وعليه؛ فقضية فلسطين هي قضية إسلامية رسمت ملامح تاريخها الأحكامُ الشرعية، وهي ليست سلعة للتفاوض ولا بقعة للتقاسم.

خامساً: مارست الأنظمة الخائنة عبر إعلامها المبرمج عملية غسيل دماغ لشعوبها، عبر إطلاق عبارات مثل: "إسرائيل لا تقهر"، "إسرائيل دولة نووية"، "لا بد من إحداث توازن استراتيجي مع إسرائيل ومن يفكر بمحاربتها جاهل في السياسة"، وغيرها من العبارات، وذلك لتيئيس الشعوب حتى تستسلم لدولة يهود وتعترف باغتصابهم لفلسطين، وترضى بمواقف الحكام الخيانية وأنه ليس بالإمكان أكثر مما كان.

ولكن أكدت الأحداث منذ عام ١٩٤٨ في باب الواد، مرورا بالكرامة ١٩٦٨، وبأكتوبر ١٩٧٣، وجنوب لبنان، والحروب المتكررة على قطاع غزة، أن كيان يهود لا يصمد في حرب حقيقية وأنه لم ينتصر يوماً إلا في دهاليز السياسة وأوكار الخيانة والعمالة، وأن العد العكسي لاقتلاع هذا الكيان يبدأ من لحظة القناعة عند الشعوب أنه كيان مصطنع، وأنه أوهن من بيت العنكبوت، ولا عمق استراتيجي له، ثم تتحرك الأمة بكل قواها الحية وعلى رأسها الجيوش لتعيد عبر جالوت من جديد، وحطين بنسختها الثانية فتمتزج صيحات الله أكبر مع هدير الطائرات ودويّ المدافع وزحف الدبابات، فيكون اللقاء مع هذا الكيان وجهاً لوجه، حينها سننسى إخوان القردة والخنازير وساوس الشيطان، ونقتلع كيانهم من جذوره ونقرأ من على منبر الأقصى ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ■

لا سبيل للعيش الكريم إلا في ظل الإسلام وأحكامه

إن استناد السلطة الفلسطينية إلى النظام الرأسمالي الجشع في كل تشريعاتها وقوانينها، وتبعيتها في كل قراراتها للدول الغربية المعادية للإسلام، هو الذي يجعل كل ما تخطه من قوانين وقرارات، إما قرارات خيانية أو قوانين ظالمة جائرة تجلب ضنك العيش لأهل فلسطين، فهي أينما توجه لا تأت بخير. يا أهل الأرض المباركة: إن الإسلام العظيم الذي أعرضت عنه السلطة ورجالاتها، كفل حقوق الناس كافة بصفتهم رعايا للدولة بغض النظر عن ديانتهم وأعراقهم وألوانهم، وكفل لهم حاجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتطبيب وتعليم وأمن، وبيّن الأحكام الشرعية الكفيلة بالقضاء على الفقر، والأحكام التي تعالج أمور النفقة على الصغير والكبير والعاجز والمرأة، وألزم الدولة بالعمل على مساعدة الرعية في الحصول على الكماليات بالقدر المستطاع، وإنه لا سبيل للعيش الكريم إلا في ظل الإسلام وأحكامه، فنسأل الله تعالى خلافة راشدة على منهاج النبوة تضع الإسلام موضع التطبيق فتقضي على الفقر وتنصف العباد وترعاهم حق الرعاية وتحرر البلاد من الاحتلال وأدواته من العملاء وحكام الطاغوت، وتحقق الطمأنينة والأمان والعيش الكريم للناس، وتخلصهم من النظام الرأسمالي البشع الذي جر الويلات على البشرية كافة.